

قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2001 بتنظيم اللجنة الدائمة لشؤون صيادي الأسماك

مجلس الوزراء،
بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل ، وبخاصة على المواد (22)، (33)، (34) منه ، وعلى
المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 1993 بتنظيم وزارة الشؤون البلدية والزراعة و تعيين اختصاصاتها ، المعدل با
لمرسوم بقانون رقم (27) لسنة 1995 ، وعلى القرار الأميري رقم (29) لسنة 1996 بشأن قرارات مجلس
الوزراء التي ترفع للامير للتصديق عليها و إصدارها ، وعلى القرار الأميري رقم (9) لسنة 1993 بشأن تنظيم
اعمال اللجان المشتركة والمتخصصة، المعدل بالقرار رقم (7) لسنة 1995، وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (1)
لسنة 1998 بتشكيل لجنة تنظيم شؤون صيادي الأسماك القطريين ، وعلى اقتراح وزير الشؤون البلدية
والزراعة، قرر ما يلي :

مادة (1)

تشكل اللجنة الدائمة لشؤون صيادي الأسماك برئاسة مدير إدارة الثروة السمكية بوزارة الشؤون البلدية
والزراعة، ومدير إدارة خفر السواحل بوزارة الداخلية نائبا للرئيس ، وعضوية كل من :-

- 1 (رئيس قسم شؤون الصيادين بوزارة الشؤون البلدية والزراعة .
 - 2) ممثل عن المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية يختاره رئيس المجلس .
 - 3) أربعة ممثلين عن ملاك سفن الصيد في مناطق الدوحة ، والخور، الوكرة، والشمال يختارهم وزير الشؤون
البلدية و الزراعة .
 - 4 (ممثلين عن الجمعيات التعاونية لصيادي الأسماك يختارهما وزير الشؤون البلدية والزراعة .
- وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة (2)

يتولى أمانة سر اللجنة موظف أو اكثر من موظفي وزارة الشؤون البلدية والزراعة ، ويصدر بندبهم وتحديد
مكافآتهم قرار من الوزير .

مادة (3)

تختص اللجنة بما يلي :-

- 1-النظر في المشاكل والصعوبات التي تواجه الصيادين العاملين بقطاع الصيد الحرفي واقتراح الحلول المناسبة
لها.
 - 2- دراسة المقترحات التي يتقدم بها ملاك سفن الصيد بشأن تطوير أداء الصيد الحرفي .
- وترفع اللجنة توصياتها إلى وزير الشؤون البلدية والزراعة لاتخاذ ما يراه بشأنها .

مادة (4)

تجتمع اللجنة بمقر وزارة البلدية والزراعة مرة كل أسبوعين بدعوة من رئيسها وكلما دعت الحاجة، وتكون
اجتماعاتها في غير مواعيد العمل الرسمية .

مادة (5)

لا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا بحضور أغلبية الأعضاء على ان يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ، وتصدر
لتوصياتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند التساوي في الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة (6)

يتقاضى كل من رئيس ونائب الرئيس وأعضاء اللجنة مكافأة شهرية قدرها (1000) ألف ريال . وإذا تخلف أي

عضو عن حضور أحد الاجتماعات خصم منه مبلغ (500) خمسمائة ريال .

مادة (7)
يلغى قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 1998 المشار إليه .

مادة (8)
على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار. ويعمل به من تاريخ صدوره . وينشر في الجريدة الرسمية .

عبد الله بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الوزراء
نصادق على هذا القرار ويتم إصداره
جاسم بن حمد آل ثاني
نائب أمير دولة قطر
صدر في الديوان الأميري بتاريخ : 1422/5/2 هـ
الموافق : 2001 / 7 / 23 م